

عوامل الفساد الإداري ودرجة انتشارها في الإدارة الرياضية الجزائرية

Factors of administrative corruption and the degree of its spread in the Algerian sports administration

خليل بورنان

¹ مؤسسة الانتماء كاملة ، إيميل الباحث الأول: khb84@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/09/08 تاريخ القبول: 2019/11/20 تاريخ النشر: 2019/12/19

الملخص : (10 أسطر على الأكثر)

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على أبرز عوامل الفساد الإداري ودرجة انتشارها في الإدارة الرياضية، وبغرض تحقيق الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، معتمدين على مقياس الفساد للأستاذ د. محمد جمال علي، وتم توزيع المقياس على مجموعة من العاملين في مديرية الشباب والرياضة بطريقة عشوائية وعددهم 49 عامل، وبعد القيام بإجراءات الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر أبرزها:

- العوامل الاقتصادية والاجتماعية أحد عوامل انتشار الفساد الإداري في مديرية الشباب والرياضة بالمسيلة وهذا بدرجة كبيرة، وأبرز تلك العوامل (ضعف قيمة المكافآت والحوافز بالنسبة لمتطلبات العمل، عدم الاهتمام بالتربية الدينية والخلقية).
- عدم تحديد المسؤوليات والاختصاصات، ضعف نظام الرقابة وتقييم الأداء، أحد أبرز العوامل الإدارية في انتشار الفساد في مديرية الشباب والرياضة.
- العوامل النفسية للإداريين تساهم بدرجة متوسطة في انتشار الفساد في مديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة.
- الكلمات المفتاحية: الفساد – الفساد الإداري - الإدارة الرياضية.

Abstract: The study aimed to shed light on the main factors of administrative corruption and the degree of prevalence in sports management, and in order to achieve the goal was to follow the descriptive analytical approach, based on the scale of corruption of Professor d. Mohamed djamal Aali, and the scale was distributed to a group of workers in the Directorate of Youth and Sports randomly number of 49 workers, and after conducting the study procedures were reached a set of results, the most notable of which are:

- Economic and social factors are one of the factors of the spread of administrative corruption in the Directorate of Youth and Sports in M'sila and this is largely, the most prominent of these factors (poor value of rewards and incentives for work requirements, lack of attention to religious and moral education).
- Failure to define responsibilities and competencies, weak system of control and performance evaluation, one of the most important administrative factors in the spread of corruption in the Directorate of Youth and Sports.
- Psychological factors of administrators contribute to a medium degree in the spread of corruption in the Directorate of Youth and Sports of the State of M'sila

Keywords: Corruption - administrative corruption - sports management.

-الجانب النظري

1- مقدمة وإشكالية الدراسة:

الفساد أحد أبرز المشكلات التي تضرب العديد من القطاعات والمجالات الحياتية في جل المجتمعات والدول، والرياضة كباقي المجالات عرفت هذه الآفة والتي مست بالأخص العصب الرئيس لها وهي الإدارة التي تدير شؤونها، هذه الأخيرة لا يكاد اثنان يختلف على أهمية الدور الذي تلعبه في تطوير وتنمية الرياضة، خصوصا مع زيادة الاحتراف في قطاع الرياضة وتوسع نطاقه، وتشير تجارب الدول على اختلاف مستوى تنميتها الاقتصادية أو نظامها السياسي إلى أن الفساد لا يرتبط بنظام سياسي معين بل يظهر عندما تكون الظروف مواتية لظهوره. وهو يوجد بصور مختلفة

ومتباينة، نتيجة لتكوين ظاهرة الفساد من خليط عوامل متعددة أبرزها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (صيام عتيقة، 2017، ص07).
مما سبق يتبين ضرورة تحديد تلك العوامل - عوامل الفساد - ودرجة انتشارها، لأن تشخيص المرض بشكل جيد يعد هو الخطوة الأساسية والمهمة لمعالجة المشكل، والدراسة الحالية التي نسعى من خلالها للوقوف على مسببات الفساد في الإدارة الرياضية بالجزائر ودرجة انتشارها، الأمر الذي يدفعنا لتساؤل التالي:

التساؤل العام: ما هي العوامل المسببة للفساد ودرجة انتشارها في الإدارة الرياضية بالجزائر؟

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- (1) ما درجة تأثير العوامل الاقتصادية-الاجتماعية في انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية الجزائرية؟
- (2) ما درجة تأثير العوامل الإدارية في انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية الجزائرية؟
- (3) ما درجة تأثير العوامل النفسية للإداريين في انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية الجزائرية؟
- (4) ما درجة تأثير العوامل السياسية في انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية الجزائرية؟

الفرضية العامة:

لعوامل الفساد الإداري تأثير كبير وانتشار واسع في الإدارة الرياضية الجزائرية.

الفرضيات الجزئية:

- (1) للعوامل الاقتصادية-الاجتماعية تأثير كبير في انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية الجزائرية.
- (2) للعوامل الإدارية تأثير كبير في انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية الجزائرية.
- (3) للعوامل النفسية للإداريين تأثير في انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية الجزائرية.

4) للعوامل السياسية تأثير كبير في انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية الجزائرية .

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للوقوف على أبرز عوامل الفساد ودرجة تأثيرها في الإدارة الرياضية، وأبرز تلك العوامل هي العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والإدارية والنفسية، والسياسية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة كونه دراسة تشخيصية لمشكل كبير ألا وهو الفساد الذي بات ينخر الإدارة الرياضية بشكل أساسي، وهو ما يشكل عائق لتقدم عجلة التنمية في قطاع الرياضة، ونحن من خلال هذه الدراسة إنما نحاول الوقوف على أبرز مسببات الفساد ودرجة انتشارها، مما وصف لتلك العوامل بغية إيجاد حلول لها من طرف المسؤولين.

2- الكلمات الدالة في الدراسة :

• الفساد:

لغة: نجد في معجم اللغة العربية المعاصر المجلد الثالث شرح لكلمة فساد [مفرد]: مصدر فَسَدَ، فَسَدًا، عاث في الأرض فسادًا، أي أحدث فيها خرابًا وإضرارًا، وهي أيضا بمعنى سلوك وعادات شريرة أو خبيثة (معجم اللغة العربية المعاصر، 2008، ص1707).

والفساد هو ضد الصلاح (المنجد في اللغة والأدب والعلوم، ص583).

أما في اللغة الانجليزية فله دلالات واستعمالات متعدّدة أيضا، حيث اشتق مصطلح الفساد (Corruption) من الفعل اللاتيني (Rumpere) والذي يعني كسر شيء ما، وقد يكون هذا الشيء المراد كسره هو مدونة لسلوك أخلاقية أو اجتماعية أو غالبا ما تكون قاعدة إدارية للحصول على كسب مادي (عبدو، 2008، ص18). ويقصد بالفساد في قاموس Oxford تدهور القيم الأخلاقية (Immoral) في المجتمع أو في دماغ الفرد، كما يقصد به تضييع الأمانة و الغش (Dishonesty) وذلك بسبب استعمال الرشوة. (حاحة، 2013، ص13)

• اصطلاحا:

ليس هناك تعريف محدد للفساد الإداري بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو: إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للمكسب الخاص... والفساد في الحياة العامة يعني سوء استخدام السلطة العامة من أجل مكسب أو ربح، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي. (السيد علي شتا، 2003، ص43)

ويعرف "محمد قاسم القريوتي" الفساد الإداري بأنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للمكسب الخاص"، والفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة رشواي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن أن يحصل الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك عن طريق سرقة أموال الدولة مباشرة". (محمد قاسم القريوتي، 2001، ص33).

تعريف الإجمالي للفساد: مما سبق نستخلص أن الفساد هو كل فعل ما من شأنه يحدث تغيرا سلبيا على طبيعة الأشياء، أو يتعارض مع الفطرة السوية للإنسان وأعراف وقيم وقوانين المجتمعات التي يعيش فيها.

• الفساد الإداري الاصطلاحي:

ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية (الوائي، 2006، الفساد الإداري) (<https://annabaa.org>) . أو هو الفساد الإداري هو أي فعل يتجاوز الأنظمة و القوانين لخدمة شخص أو فئة صغير على حساب فئات أخرى أو على حساب المصالح العامة (أسباب الفساد الإداري، موقع وزى وزى، ساعة:07:09، 4أفريل، 2019) (<https://weziwezi.com>)

● الفساد الإداري إجرائيا:

هو تلك الأفعال والسلوكيات الغير سوية التي تحدث بفعل فرد أو مجموعة أفراد لهم علاقة بالإدارة وتكون منافية للمصلحة العامة والقوانين والأعراف والقيم والأخلاق، وهذا بغرض تحقيق منافع شخصية.

● الإدارة ADMINISTRATION – MANAGEMENT إصطلاحا:

هي عملية تجميع عوامل الإنتاج المختلفة من رأس مال، قوى عاملة، ومواد طبيعية، و التآليف بينها من أجل استغلالها بفعالية للحصول على الأهداف بأقل تكلفة، اكبر قدر ممكن من الإنتاج (حمزة شريف، 2019، ص406)

● الإدارة الرياضية:

إصطلاحا: عرف كل من كيلى وبلا نتن ويبتل الإدارة الرياضية على أنها: " المهارات المرتبطة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة والميزانيات والقيادة والتقييم داخل هيئة خدمة رياضية أو أنشطة بدنية أو ترويجية". وهي أيضا عبارة عن فن تنسيق عناصر العمل والمنتج الرياضي في الهيئات الرياضية وإخراجه بصورة منتظمة من اجل تحقق أهداف هذه الهيئات (عصام بدوي، 2001، ص 17).

التعريف الإجرائي للإدارة الرياضية:

نقصد في بحثنا بالإدارات الرياضية هي جميع المؤسسات والهيئات والتنظيمات الرياضية، المكلفة بإدارة وتسيير الهياكل والأنشطة الرياضية مثل " وزارة الشباب والرياضة، مديريات الشباب والرياضة، دواوين المركبات الرياضية، دواوين الشباب، الاتحاديات الرياضية.

3- الدراسات السابقة والمشابهة:

الدراسة الأولى: جاءت تحت عنوان: " مكافحة الفساد والرشوة في المجال الرياضي"، صاحب الدراسة صيام عتيقة (2017)

هدفت الدراسة تسليط الضوء على موضوع الفساد في المجال الرياضي من خلال التركيز على الرشوة كأبرز مظاهر الفساد التي تنخر الرياضة في الجزائر، وجاءت الدراسة تحليلية وصفية لمجموعة من القوانين التي وضعها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد في المجال الرياضي، كما أوردت بعض الحلول والعلاجات لمشكل الفساد من خلال سرد بعض التجارب الناجحة.

الدراسة الثانية: جاءت تحت عنوان " الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" صاحب الدراسة حاحة عبد العالي (2013).

سعت الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف على رأسها بيان الآليات القانونية التي رصدها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد الإداري، كما سعت لتشخيص لظاهرة الفساد الإداري، واستعراض وتقييم السياسة الجنائية والإدارية لمكافحة الفساد الإداري، الوقوف على دور الأجهزة المتخصصة في مكافحة الفساد الإداري، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بشكل رئيسي من خلال تحليل الكتب والدوريات والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما استعان الباحث في بعض محطات بحثه بكل من المنهج التاريخي عند سرد التطور التاريخي لظاهرة الفساد، والمنهج المقارن في حدود ضيقة واستثنائيا عند المقارنة بين التشريع الجزائري في مكافحة الفساد وبعض التشريعات الموجودة في بعض الدول على غرار فرنسا ومصر.

الدراسة الثالثة: جاءت تحت عنوان " دور المساءلة والشفافية في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية" صاحب الدراسة كل من: فارس بن علوش بن بادي السبيعي (2010).

هدفت الدراسة لتعرف على المساءلة والشفافية في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد الإداري في القطاعات الحكومية بمدينة الرياض، وهم مقسمون على سبع فئات وذلك حسب طبيعة العمل الرقابي المنوط بهم، في حين اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل من الفئة الثالثة إلى غاية السابعة وهذا بالنظر لصغر حجم المجتمع في تلك الفئات، بينما اعتمد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة في الفئتين الأولى والثانية، ليبلغ مجموع أفراد العينة في كل الفئات 355 فرد. واتبع الباحث على المنهج الوصفي، معتمدا على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات والبيانات، وبعد الجمع والتحليل والتفسير توصل الباحث لمجموعة من النتائج نذكر أبرزها:

- انخفاض مستوى التزام القطاعات الحكومية في المملكة ع.س بتطبيق الشفافية. وكذا مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية.

- شيوع أنماط الفساد الإداري بدرجة عالية في القطاعات الحكومية مثل الرشوة والمحسوبة.

- ارتفاع حدة المعوقات التي تعترض تطبيق الشفافية والمساءلة بدرجة عالية.

4- الجانب التطبيقي

1- الطرق المنهجية المتبعة:

❖ المنهج المتبع:

ارتأينا استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لهذا النوع من الدراسات، والدراسة الحالية تدخل ضمن البحوث المسحية (مسح العينات)، ويقوم هذا النوع من البحوث على الحصول على المعلومات بشكل مباشر من المشاركين في البحث عن طريق مجموعة من الأسئلة، وقد توجه هذه الأسئلة بشكل شفوي (المقابلة)، أو من خلال عبارات وأسئلة مكتوبة (مقياس - استبيان)... (رجاء محمود أبوعلام، 2011، ص 259)

المجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة الحالية هم كل العاملين في الإدارات الرياضية المكلفة بتسيير الشأن الرياضي بالجزائر.

❖ عينة الدراسة: تم سحب عينة عشوائية بحجم (49) عامل من بعض الإدارات والمتمثلة في مديرية الشباب والرياضة بالمسيلة، ديوان مؤسسات الشباب بالمسيلة وديوان المركب الرياضي بالمسيلة.

❖ أداة الدراسة: تمثلت أداة الدراسة في مقياس الفساد - الانحراف - الإداري في المجال الرياضي لصاحبه جمال محمد علي ، ويستهدف المقياس على العوامل المسببة لانتشار الفساد الإداري في المجال الرياضي، وتمثل هذه العوامل في (العوامل الاقتصادية- الاجتماعية، العوامل الإدارية، العوامل النفسية، العوامل السياسية) وهي الأبعاد التي توصل إليها المؤلف من خلال تحليل المحتوى وآراء الخبراء.

❖ الشروط السيكومترية للمقياس:

• الثبات: استخدم في التعرف على ثبات المقياس طريقة الاختبار وإعادة الاختبار، وذلك بتطبيق المقياس على 50 فرد من العاملين في المجال الرياضي وتم إعادة التطبيق بعد 13 يوم وكانت نسبة معامل الارتباط للمحاور المقياس كما يلي:

محور العوامل الاقتصادية – الاجتماعية 0.92 / محور العوامل الإدارية 0.75 / محور العوامل النفسية 0.64 / محور العوامل السياسية 0.63. وجميع قيم محاور المقياس أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 و المقدر بـ 0.28.

• الصدق: تم حساب الصدق اعتمادا على صدق المحكمين وهذا بعرضه على مجموعة من الخبراء في المجال الإدارة الرياضية، حيث بلغت نسبة الموافقة على مضمون المقياس ومحاوره 85% من مجموع الخبراء.

❖ أساليب التحليل والمعاينة الإحصائية:

لجأ الباحث في المعالجة الإحصائية للمعطيات المتحصل عليها إلى:

✓ التكرار والنسب المئوية: لمعرفة إجابات أفراد اللعينة وتحليلها.

✓ المتوسط الحسابي: لمعرفة متوسطات إجابات أفراد العينة.

✓ الانحراف المعياري: يبين تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي حيث كلما

قلت قيمته زادت درجة تركيز الإجابات حول المتوسط الحسابي.

2- عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها .

جدول رقم (01): يوضح نتائج عبارات المحور الأول " درجة تأثير العوامل الاقتصادية-

الاجتماعية في انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية الجزائرية "

الانحراف	المتوسط	الجموع	التقديرات			العبارات
			غير موافق	موافق نوعا ما	موافق	
0.645	2.43	49	4	20	25	01الارتفاع المستمر في الأسعار (سلع - خدمات) مع ثبات الدخل
		100	8.2	40.8	51	%
0.649	2.49	49	4	17	28	02المستوى التعليمي المنخفض لدى العاملين في المجال الرياضي.
		100	8.2	34.7	57.1	%
0.582	2.49	49	2	21	26	03عدم الاهتمام بالتربية الدينية والأخلاقية.
		100	4.1	42.9	53.1	%
0.674	2.41	49	5	19	25	04ضعف الانتماء للهيئة الرياضية.
		100	10.2	38.8	51	%
0.602	2.37	49	3	25	21	05انخفاض نسبة الحوافز والمكافآت للعمل الزائد
		100	6.1	51	42,9	%
0.677	2.00	49	11	27	11	06عدم وجود بدل طبيعة العمل
		100	22.4	55.1	22,4	%
0.577	2.29	49	3	29	17	07سوء العلاقات الاجتماعية في بيئة العمل
		100	6.1	59.2	34.7	%
0.718	2.33	49	7	19	23	08ضعف الحوافز المالية الخاصة ببديل السفر.
		100	14.3	38.8	46.9	%
0.681	2.49	49	5	15	29	09ضعف قيمة المكافآت والحوافز بالنسبة لمتطلبات العمل
		100	10.2	30.6	59.2	%
	2.37	المتوسط الكلي للمحور				
2.685	21,29	المجموع				

تحليل نتائج الجدول رقم (01):

من خلال نتائج الجدول رقم (11) يتبين لنا أن العبارات ذات الأرقام (2، 3، 9) جاءت متوسطاتها الحسابية كأعلى قيم المحور بقيمة قدرت بـ 2.49 وهي قيمة تقع في مجال

الموافقة على مضمون تلك العبارات وهو ما يدل على أن كل " انخفاض المستوى التعليمي للإداري وضعف التربية الدينية والخلقية - مضمون العبارتين 2 و3 على الترتيب- من بين ابرز العوامل الاجتماعية لانتشار الفساد الإداري من وجهة نظر العاملين في أن قلة المكافآت والحوافز تعتبر - مضمون العبارة رقم9 - من بين أبرز العوامل الاقتصادية على تساعد على انتشار الفساد الإداري، وترتبت العبارة الأولى (رقم01) في المرتبة الرابعة في أعلى المتوسطات الحسابية بقيمة قدرة ب2.43 تلي العبارات السابقة العبارة رقم 4 ومضمونها " ضعف الانتماء إلى الهيئة الرياضية " كخامس أعلى متوسط في المحور بقيمة قدرت ب 2.41 وهي تعني أن أفراد العينة ترى بدرجة متوسطة أن ضعف الانتماء لمكان العمل يشكل سبب لانتشار الفساد الإداري، كما نلاحظ أن متوسط الحسابي لكل من العبارتين رقم (5 و8) جاءت قيمتهما متقاربة لحد كبير بمتوسط (2.37 و2.33) على الترتيب وهو بين على موافقة لحد ما على مضمون العبارتين من طرف غالبية عينة الدراسة. وكأدنى متوسط حسابي في المحور جاءت العبارة رقم (06) بمتوسط حسابي قيمته 2.00، وهي تقع في مجال الموافقة لحد ما حيث قدر عدد أفراد العينة الذين وافقوا لحد ما على مضمون العبارة هم 27 فرد أي بنسبة 55.1% في حين تساوى عدد أفراد العينة الذين (وافقوا، ولم يوافقوا) على مضمون العبارة " عدم وجود منحة طبيعة العمل " بعدد 11 فرد لكل تقدير. والنتائج السابقة تتماشى إلى حد بعيد إلى ما ذهبت إليه (صيام عتيقة، 2017، ص 11-12) من ذكرها لأبرز مسببات الفساد الإداري ألا وهي " انتشار الجهل والفقر، وتدني الدخل لدى العاملين وارتفاع الأسعار وهي عوامل اقتصادية واجتماعية تشكل بيئة خصبة لانتشار الفساد في الوسط الإداري.

ودعما لنتائج السابقة توصي دراسة حاحة عبد العالي (عبد العالي، 2013) أن من مقتضيات مكافحة الفساد هو تحسين الظروف الاجتماعية، على غرار تعزيز الانتماء داخل مؤسسات العمل.

وبشكل عام يظهر لنا المتوسط الكلي لمحور الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والمقدرة قيمته ب 2.37 أن جل أفراد العينة توافق على مضمون العبارات وهو ما يعني أن غالبية عينة الدراسة ترى أن لهذه الأسباب دور كبير في تفشي الفساد في الوسط الإداري.

جدول رقم (02): يوضح نتائج عبارات المحور الثاني " درجة تأثير العوامل الإدارية في انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية الجزائرية "

الانحراف	المتوسط	المجموع	التقديرات			العبارات
			موافق نوعا ما موافق	موافق نوعا ما موافق	موافق نوعا ما موافق	
0,681	2.49	49	5	15	29	10: تركيز السلطة في القيادة العليا
		100	10.2	30.6	59.2	
0.811	2.27	49	11	14	24	11: زيادة عدد العاملين عن حاجة العمل
		100	22.4	28.6	49	
0.681	2.51	49	5	14	30	12: عدم تحديد المسؤوليات والاختصاصات.
		100	10.2	28.6	61.2	
0.555	2,67	49	2	12	35	13: تدخل الوساطة والمحسوبية في التعيين والترقية.
		100	4.1	24.5	71.4	
0.727	2.37	49	7	17	25	14: عدم تناسب السلطة الممنوحة مع المسؤولية.
		100	14.3	34.7	51	
0.649	2.53	49	4	15	30	15: عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
		100	8.2	30.6	61.2	
0.610	2.59	49	3	14	32	16: ضعف نظم الرقابة وتقييم الأداء.
		100	6.1	28.6	65.3	
0.617	2.49	49	3	19	27	17: عدم الاهتمام بالبرامج التدريبية التي تستهدف صقل العاملين.
		100	6.1	38.8	55.1	
0.680	2.53	49	5	13	31	18: عدم توفر الإمكانيات في المنشآت.
		100	10.2	26.5	63.3	
	2.21	المتوسط الكلي للمحور				
3.007	22.45	المجموع				

تحليل نتائج الجدول رقم (02):

من نتائج الجدول رقم (02) يتبين لنا أن من بين أبرز مسببات الفساد الإداري من محور العوامل الإدارية " هو تدخل الوساطة والمحسوبية في التعيين " حيث وافق على ذلك ما نسبته 71.4 % من أفراد العينة، يلي ذلك " ضعف نظام لرقابة وتقييم الأداء " كثاني أبرز الأسباب وهو ما بينه المتوسط الحسابي للعبارة رقم (16) وهذه النتائج تتوافق مع توصلت إليه العديد من الدراسات وهو ما نجده في دراسة كل من كريفار وبربري (كريفار مراد، وبربري محمد أمين، 2017، ص64) التي تحدثت حول دور وأهمية نظام الرقابة في الحد من ظاهرة الفساد إذ يعتبرون بالأخص الرقابة الداخلية نظام فعال للوقاية والحد من أشكال الفساد التي يمكن تستشري في المؤسسة ، في حين تساوى المتوسط الحسابي لكل من العبارتين رقم (15 و18) بقيمة قدرة ب 2.53 وهو ما يعني أن غالبية أفراد العينة وافقوا على مضمون العبارتين " عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب (العبارة رقم15) و عدم توفر الإمكانيات في المنشآت (العبارة رقم15) " ، يلي العبارات تريبا من ناحية المتوسط الحسابي العبارة رقم 12 حيث وافق على مضمونها 30 فرد من العينة في حين وافق نوعا ما 14 فرد ولم تتجاوز نسبة من لم يوافقوا على مضمونها 10.2% بعدد 5 أفراد، وكخامس المتوسط الحسابية ترتيبيا في المحور جاءت العبارتين رقم (10 و17) بقيمة 2.49، في حين احتلت العبارة رقم (14) الترتيب السادس بقيمة 2.37، أم أدنى قيمة للمتوسط الحسابي في المحور الثاني فكانت من نصيب العبارة رقم (11) ومضمونها " زيادة عدد العاملين عن حاجة العمل " هو أقل الأسباب شدة في انتشار الفساد في محور الأسباب الإدارية.

جدول رقم (03): يوضح نتائج عبارات المحور الثالث " درجة تأثير العوامل النفسية في انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية الجزائرية "

الانحراف	المتوسط	المجموع	التقديرات			العبارات
			غير موافق	موافق نوعا ما	موافق	
0.747	2.06	49	12	22	15	ت
		100	24.5	44.9	30.6	%
0.713	2.31	49	7	20	22	ت
		100	14.3	40.8	44.9	%
0.597	2.65	49	3	11	35	ت
		100	6.1	22.4	71.4	%
0.689	2.06	49	10	26	13	ت
		100	20.4	53.1	26.5	%
0.610	2.41	49	3	23	23	ت
		100	6.1	49.9	46.9	%
0.773	2.16	49	11	19	19	ت
		100	22.4	38.8	38.8	%
	2.27	المتوسط الكلي للمحور				
2.513	13.65	المجموع				

تحليل نتائج الجدول رقم (03): تظهر نتائج الجدول الثاني أن العبارتين رقم 19 و22 هما أدنى العبارتين قيمة للمتوسط الحسابي بـ 2.06، ومضمونهما على الترتيب " افتقاد الموظف للقدوة الحسنة"، الخوف من الفشل في أداء الأعمال" في يرى أن أفراد العينة أن من أكثر الأسباب النفسية لانتشار الفساد الإداري هي " المحاباة والتحيز من طرف القادة لبعض مرؤوسهم" بمتوسط حسابي قدره 2.65، تلمها العبارة رقم 23 كثنائي أعلى العبارات قيمة للمتوسط الحسابي بقيمة 2.41، بينما جاء عامل " عدم الشعور بالراحة النفسية في العمل" في المرتبة ما قبل الأخير كأحد العوامل النفسية التي تدفع للفساد الإداري وهذا بقيمة لمتوسط الحسابي قدره 2.16.

النتائج السابقة تبرز دور الحالة النفسية للعامل وتأثيرها على قراراته أثناء العمل، وهو ما تثبته العديد من دراسات علم النفس التنظيمي بأن الحالة النفسية تعتبر محدد أساسي في سلوكيات العامل.

جدول رقم (04): يوضح النسب المئوية لتقديرات العبارات والمتوسط والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور الرابع " درجة تأثير العوامل السياسية في انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية الجزائرية "

الانحراف	المتوسط	المجموع	التقديرات			العبارات	
			غير موافق	موافق نوعا ما	موافق		
0.540	2.57	49	1	19	29	ت	25: غياب الرقابة التشريعية (البرلمان- المجالس المنتخبة).
		100	2	38.8	59.2	%	
0.694	2.53	49	4	15	30	ت	26: استمرار سرمان بعض القوانين واللوائح المنظمة للهيئات الشبابية والرياضية رغم تقادمها.
		100	8.2	30.6	61.2	%	
0.668	2.37	49	5	21	23	ت	27: تعدد مصادر القوانين والقرارات للهيئات الرياضية.
		100	10.2	42.9	46.6	%	
0.505	2.51	49	0	24	25	ت	28: ضعف نقابة المهن الرياضية وعدم تنفيذ قانون النقابة.
		100	0	49	51	%	
2.49		المتوسط الكلي للمحور					
1.331 9.98		المجموع					

تحليل نتائج الجدول رقم (14):

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن المتوسط الكلي للمحو يقع ضمن مجال الموافقة بقيمة مقدرة ب 2.49 وهو ما يعني موافقة أفراد العينة على مضامين عبارات المحور الرابع والمتعلقة بالعوامل السياسية المؤدية للفساد، وعلى رأسها "غياب الرقابة التشريعية (برلمان، المجالس المنتخبة)- وهو مضمون العبارة رقم (25) وهذه النتيجة تتطابق مع ذهبت إليه دراسة صيام (صيام، 2017، ص13) حيث تعتبر أن عدم الالتزام بمبدأ فصل السلطات الثالث التنفيذية التشريعية والقضائية في النظام السياسي يؤدي إلى تغول السلطة التنفيذية على التشريعية والقضائية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، تلمها " سرمان بعض القوانين واللوائح التنظيمية رغم قدمها" - ع رقم(26)- بمتوسط حسابي قدره 2.53، في حين جاء عامل ضعف نقابات مهن الرياضة في الترتيب ما قبل الأخير

بمتوسط حسابي قدره 2.51 - العبارة رقم 28- في جاء سبب "تعدد مصادر القوانين والقرارات الهيئات الرياضية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قيمته 2.37.

3- الاستنتاجات والاقتراحات:

من خلال نتائج الجداول السابقة وبعد التحليل يمكن تقديم مجموع من الاستنتاجات

- ✓ العوامل الاقتصادية - والاجتماعية يتبين لنا أن لها مساهمة كبيرة في انتشار الفساد الإداري وعلى رأسها انخفاض المستوى التعليمي للإداري وضعف التربية الدينية والخلقية وقلة المكافآت والحوافز تعتبر

- ✓ العوامل الإدارية تساهم بدرجة متوسطة في انتشار الفساد الإداري في الإدارات الرياضية من وجهة نظر المحوثين وابرز تلك العوامل " ضعف نظام لرقابة وتقييم الأداء.

- ✓ تساهم العوامل النفسية للعاملين ورؤسائهم على انتشار الفساد الإداري في الإدارة الرياضية بدرجة متوسطة وابرز تلك العوامل " افتقاد الموظف للقدوة الحسنة، الخوف من الفشل في أداء الأعمال.

- ✓ عدم تحديث الأنظمة والتشريعات يساهم في انتشار الفساد في الإدارات الرياضية.

- ✓ ضعف النقابات وأنظمتها يسهل انتشار الفساد.

وكحل لتلك العوامل المسببة لانتشار لفساد الإداري في المؤسسات الرياضية نقدم مجموعة من المقترحات التي تساعد في الحد والتقليل من ظاهرة الفساد.

- ✓ تبني نظام حوكمة المؤسسات الرياضية وما يحمله من أنظمة ومبادئ لها دور

كبير في القضاء على ظاهرة الفساد الإداري.

- ✓ تبني أحدث الأساليب الإدارية الحديثة على غرار الجودة الشاملة وما تحمله من

فلسفة وقيم تساعد على تعزيز الانتماء ورفع جودة العمل.

- ✓ العمل على تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمعامل.

- ✓ تحديث أنظمة الرقابة والتقييم لتتلاءم مع المستجدات، واحتواء الثغرات في

الوقت المناسب.

2- قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة.

• المصادر:

- أحمد مختار عمر وآخرون (2008): المعجم المعاصر للغة العربية، المجلد الأول،

الطبعة الأولى، عالم الكتاب، القاهرة، مصر.

• المنجد في اللغة العربية المعاصرة (2001) - دار المشرق، ط2، بيروت، لبنان.

الكتب:

- 1- محمد قاسم القيوتي (2001): الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
 - 2- السيد علي شيتا (2003): الفساد الإداري ومجتمع المستقبل. المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
 - 3- عصام بدوي (2001) – موسوعة التنظيم والإدارة – دار الفكر العربي – القاهرة.
 - 4- رجاء محمود أبو علام (2011)، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، الطبعة 7، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.
- الأطروحات والرسائل:

- (1) صيام عتيقة (2017) مكافحة الفساد والرشوة في المجال الرياضي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي الياابس سيدي بلعباس، كلية الحقوق، الجزائر.
- (2) حاحة عبد العالي (2013) الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر.
- (3) عبدو مصطفى (2008) تأثير الفساد الإداري في التنمية المستدامة حالة الجزائر 1995-2006، جامعة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة. الجزائر.
- (4) علوش بن بادي السبيعي (2010) دور المساءلة والشفافية في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، الرياض، م ع س.

المقالات:

- (01) حمزة الشريف، استخدام عناصر الإدارة الإلكترونية ومساهمتها في زيادة فعالية إدارة الموارد البشرية بالمنشآت الرياضية، الإبداع الرياضي، المجلد رقم (10)، العدد رقم (01)، السنة 2019، الصفحة 402-419.
- (02) كريفار مراد، بربري محمد امين. (دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 53-66.

مواقع الإنترنت

- <https://weziwezi.com>
- (الوائلي، 2006، الفساد الإداري) (<https://annabaa.org>)